

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١**

**القوائم المالية المجمعة
عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢
وتقدير الفحص المحدود عليها**

حازم حسَن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٢٠٠ - ٣٥٣٦٢٢١١
تلفاكس : ٢٣٠١ - ٣٥٣٦٢٣٥٥
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مربعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استقصارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

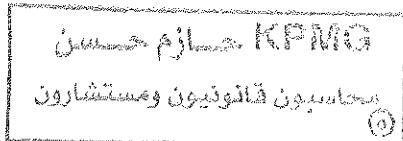
فقرات لفت انتباه ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة و القضية لأن منظورة أمام هيئة المفوضين والتي قررت تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ يوليو ٢٠١٢ لاستكمال باقي مستندات الدعوى و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٤ يوليو ٢٠١٢ فإنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة في هذا النزاع و كذلك الرأي الذي ستتحكم به المحكمة. ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي.

٢- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، علماً بأن تكلفة الإعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٦٩,٢١٧ مليون جنيه مصرى تقريباً ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن وتم التأجيل مرة أخرى لجلسه ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ لتقديم باقى المستندات بالإضافة إلى ما سيق تبحث الشركة حالياً اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية وطبقاً لرأي المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٤ يوليو ٢٠١٢ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .



هشام جمال الافندى
سجل مراقبى الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)
KPMG حازم حسن



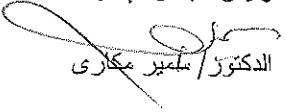
القاهرة في ١٣ أغسطس ٢٠١٢

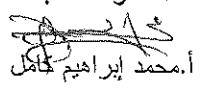
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

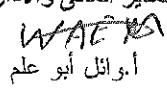
الميزانية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
في ٣٠ يونيو ٢٠١٢

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٦/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		الأصول طويلة الأجل
٢٤٧٤٨٨٦١٧	٢٤٠٩٢١٦٤٩	(٤ ، ٢-٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
١١٨٢٥٦٩٥٦	١١٦٠٤٨٥٩٠	(٥ ، ٣-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٥٢٧٤٩٢٦	٤٩٤١٦٢٦	(٦)	حقوق إستغلال علامات تجارية
٦٨١٦٢١٠٣	٥٠١٤٨١٧٣	(٨ ، ٧-٣)	عملاء وأوراق القرض (بالصافي)
١٣٦١٤٢١	١٥٠١٧٨٩	(٢-٢٥ ، ١٨-٣)	أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
<u>٤٤٠٥٤٤٠٢٣</u>	<u>٤١٣٥٦١٨٢٧</u>		مجموع الأصول طويلة الأجل
٤٨٣٣٥٧٣٨٤	٤٩٢٠٧٠٩١٥	(٧ ، ٥-٣)	الأصول المتداولة
١٢٦٢٦٢١٣٠	١٨٠١٣٢٠	(٤-٣)	أعمال تحت التنفيذ
٣١٦٠٥٠١٤٣	٣٥٤٧٩٥٢١٦	(٨ ، ٧-٣)	مخزون
١٣٠٤١٨٥٤	١٤١٢٧٧٨٠	(٩)	عملاء وأوراق القرض (بالصافي)
٩٩٤٣٥٩٦٨	٩٢٨٦١٣٨٦	(١١)	مدينون متذعون وأرصدة مدينة أخرى
١٠٠٥٥١٦٩١	٨٥٧٣٦٦٥٨	(١٠)	استثمارات في ذخون الخزانة
<u>١٠١٣٦٩٩١٧٠</u>	<u>١٠٤١٣٩٣٢٧٥</u>		نقدية بالصندوق والبنوك
١٣٢٥٦٠٤٢	١٣١١٣٣٤٢	(١٢ ، ١١-٣)	مجموع الأصول المتداولة
٣٨٣١٦٠٥٢	٣٨١٢٨٣١٧	(١٣)	مخصص المطالبات
٨٦١٨١٦٣٧	١٠٤٢٧٣٦٨٦	(١٤ ، ١٢-٣)	دفعات مقدمة من عملاء
١٤٣٤٦٥٧٦	١٢٨٣٨٢٥٦	(١-١٥)	دائنون متذعون وأرصدة دائنة أخرى
١٠٧٩٣١٦١	١٠٤١٨٣١٥٤	(٦-٣)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية (تحت حساب خالد عام)
<u>٢٦٠٠٣١٩١٨</u>	<u>٢٧٢٥٣٦٧٥٥</u>		التكاليف التقديرية لتنمية الأراضي المباعة
٧٥٣٦٦٧٢٥٢	٧٦٨٨٥٦٥٢٠		مجموع الالتزامات المتداولة
<u>١١٩٤٢١١٢٧٥</u>	<u>١١٨٢٤١٨٣٤٧</u>		رأس المال العامل
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	(١٦)	إجمالي الاستثمار
١٣٠٨٩٢٥٤١	١٣٠٨٩٢٥٤١	(٢٦)	
(٢٦٨٦٥٥٤٦١)	(٢٦٩٠٨٨٨٤٤)		حقوق الملكية
(٤٣٣٣٨٣)	(٩٤٨٣٨٠٧)		رأس المال المصدر والمدفوع
٩١١٨٠٣٦٩٧	٩٠٢٣١٩٨٩٠		احتياطي قانوني
٦٥٧٧١١٥٦	٦٢٩٣٧٩٨٣	(٢٢)	خسائر مرحلة
٩٧٧٧٧٤٨٥٣	٩٦٥٢٥٧٨٧٣		صافي خسائر الفترة / العام
٢١٦٠٣٧٥٦٧	٢١٧٠٤٣٠٦١	(٣-٧)	حقوق مساهمي الشركة القابضة
٣٩٨٨٥٥	١١٧٤١٣	(٢-١٥)	حقوق الأقلية
٢١٦٤٣٦٤٢٢	٢١٧١٦٠٤٧٤		إجمالي حقوق الملكية
<u>١١٩٤٢١١٢٧٥</u>	<u>١١٨٢٤١٨٣٤٧</u>		الالتزامات طويلة الأجل
٠	٠		دائنون شراء أراضي
٠	٠		مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل
٠	٠		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
٠	٠		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ هانى مكارى

العضو المنتدب

أ. محمد إبراهيم كامل

المدير المالي والأداري

أ.وائل أبو علم

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢

الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	الفترة المالية	إيضاح رقم
من ٢٠١١/٤/١	من ٢٠١١/١/١	من ٢٠١٢/٤/١	من ٢٠١٢/١/١	
وحتى ٢٠١١/٦/٣٠	وحتى ٢٠١١/٦/٣٠	وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠	وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٤٧٣٣٠٠	٧٦٧٩٠٣٥	٦٦٦١٨٠	٣٢٢٣٥٢١	(١/١٨، ١٤-٣)
٣٨٩٣٢٩٣	٦٥٨٧٢٦٦	٦٦١١٩٤	١٠٥١٥٨٦	(٢/١٨، ١٤-٣)
٨٣٦٦٥٩٣	١٤٢٦٦٣٠١	٦٧٧٧٣٧٤	١٣٣٨٥١٠٧	إجمالي الإيرادات
(٢١٩٢٤٤٨)	(٣٩٣٤٢١٣)	(٢٩٨٨٦٣)	(٢٥٣٨٥٣٧)	(١٩، ١٥-٣)
(٣٩٧٦٩٨٦)	(٦٥٨٢٨٧٢)	(٩١٥٣٩٧١)	(١٢٨١٥٦٥٩)	(١٥-٣)
(٢٩٦٠٣٣٨)	(٥٩٢٠٦٧٨)	(٤٢٤٨٨٤٥)	(٨٤٦٣٤٢٣)	(٤، ٢-٣)
(٧٦٣١٧٩)	(٢١٧١٤٦٢)	(٦٩٧٤٣٥)	(١٠٤٣٢٥١٢)	
١٣٥٩٢٢٤	١٧٥٧٢٠١	٢٠٧٤٨٣٠	٢٤٩٢١٨٥	إيرادات تشغيل أخرى
٥٩٦٠٤٥	(٤١٤٢٦١)	(٤٨٩٩٤٧٥)	(٧٩٤٠٣٢٧)	(خصم) بضاف:
١٨٣٧٠٢٦	٣٥٣١٨٩١	٧٢٩٨٠٨	١٦٨٣١٨٨	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(٢٩١٣٧٥٠)	(٤٤٨٨٧٢٣)	(١٠٤٧٦٤٤)	(١٨٥٤٧٩٢)	مصرفوفات بيعية و شبوقيّة
(٦١٣٧١١٨)	(١٢٥٠٤٧٧٨)	(٥٠٨٧٨٨١)	(١٠٧١٦٠٩٣)	مصرفوفات إدارية و عمومية
(٧٠٠٣٧٦)	(١٤٩٣٤٩)	(٧٥٥٥٧٤)	(١٥٠٥٧٧٥)	إهلاك أصول ثابتة
(١٣٧١٥)	(٣١٤٤٣)	(٩٠١٧)	(١٨٩٢٨)	مصاريف بنكية
(٤٦١١٩٩٩)	(٤٦١١٩٩٩)	(٢١٣٣٥١٢)	(٣٥٦٩٦٦٠)	الاضمحلال في أرصدة العملاء
-	-	(٢٥٨١٠٣)	(١١٦٥٨٩٧)	مخصص مطالبات مكونة
٢٨٧٥٥٢٤	٢٨٧٥٥٢٤	-	(١٢)	مخصص مطالبات انتفي الغرض منه
(٤٠٦٨٢٦٣)	(١٧٠٥٣١٣٨)	(١٣٤٦١٣٩٨)	(٢٥٠٨٨٢٨٤)	الخسائر الناتجة من التشغيل
-	-	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	أرباح رأسمالية
٥٤١٣٥٠١	١٠٨٦٣٣٠٠	٦٧٥٧١٣٤	١٣٢٧٠٠٢٣	فوائد دائنة
١٩٠٤٨٨	٣٨٨٩٧٤١	٣٧٥٨٤١	٥٩٤٨٥٧	فروق عملة
٥٦٠٣٩٨٩	١٤٧٥٣٤١	٧١٥٥٤٧٥	١٣٨٨٧٣٨٠	الإيرادات التمويلية (بالصافي)
(٣٤٦٤٣٧٤)	(٢٣٠٠٩٧)	(٦٣٥٥٩٢٢)	(١١٢٠٠٩٤)	صافي (خسارة) الفترة قبل ضريبة الدخل
-	-	(٧٩٣٦٣٨)	(١٤٥٦٤٤٥)	مخصص ضريبة الدخل
(١٢٥٩٣٧٣)	(١٦٢٢٤٩)	٨٩٩٥٢	١٤٠٣٦٩	الضريبة الموجلة التي ينشأ عنها أصل (التزام)
(٤٧٢٢٧٤٧)	(٣٤٦٢٣٤٦)	(٧٠٠٩٦٠٩)	(١٢٥١٦٩٨٠)	صافي (خسارة) الفترة بعد الضريبة
(٣٢٨٧١٣٤)	٩٠٥٥١٨	(٥٩٥٩٧٤١)	(٩٤٨٣٨٠٧)	نصيب مساهمي الشركة القابضة في (خسائر) ربح الفترة
(١٤٣٦٦١٣)	(٤٣٦٧٨٦٤)	(١٠٤٩٨٦٨)	(٣٠٣٣١٧٣)	نصيب الأقلية في خسارة الفترة للشركة التابعة
(٤٧٢٢٧٤٧)	(٣٤٦٢٣٤٦)	(٧٠٠٩٦٠٩)	(١٢٥١٦٩٨٠)	النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) أرباح الفترة ()
(٠,٠٠٣)	٠,٠٠١	(٠,٠٠٥٧)	(٠,٠٠٩٠)	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمتنزهات السياحية

(شیرکة مساهمة مصرية)

فائلنة التغير فى حقوق الملكية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركتها التابعة

عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢

الفترة المالية من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٦/٣٠	ايضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(٢٣٠٠٩٧)	(١١٢٠٠٩٤)		صافي (خسارة) الفترة قبل ضريبة الدخل
			<u>تسويات لمطابقة صافي الخسارة لصافي الأموال الناتجة من أنشطة التشغيل</u>
٧٣٣٠٠٢٦	٩٩٦٩١٩٨	(٤)	إملاك الأصول الثابتة
٣٣٣٣٠٠	٣٣٣٣٠٠		استهلاك حقوق استغلال علامات تجارية
٤٦١١٩٩٩	٣٥٦٩٦٦٠		الانخفاض في رصيد العملاء
-	١١٦٥٨٩٧		مخصص مطالبات مكونة
(٢٨٧٥٥٢٤)	-		مخصص مطالبات إنتقى الغرض منه
-	(٧٣٤٥٢٣٠)		عائد أذون خزانة
-	(٢٢٥٠٠)		الارباح الرأسمالية
<u>٧٠٩٩٧٠٤</u>	<u>(٣٥٣٠٥٧٩)</u>		<u>التغير في بند رأس المال العامل</u>
(٣٠٣٩٤٤٥٧)	(٢٣٦٨١٣٧٤)		التغير في العملاء (بالصافي)
(٦٧٤٤٥)	(٥٣٩١٩٠)		التغير في المخزون
(٧٨٣٩٩٠٠)	٢٤١١١٨٨		التغير في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٢٣٨٧٨٨٤٦)	(٨١٥٣٩١٣)		التغير في أعمال تحت التنفيذ
(١٧٢٩٥٩١)	(٣٤٧٣٣٥)		التغير في الدفعات المقدمة من العملاء
٣٣٨٨٨٨٨٦	١٨٠٩٢٠٤٩		التغير في الدائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٢٥٢٣٤٤٧)	(٣٧٤٨٤٥٧)		التغير في التكاليف التقديرية لتكمية أراضي مباعة
(٩٧٠٠٠٨٤)	(١٨٥٨٧٧٤)		التغير في مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٢١٥٢٠٤٤)	(٢٧٦٥٠٤٢)	(١٢)	المستخدم من مخصص المطالبات المتوقفة
<u>(٣٧٣٥٧٢٢٤)</u>	<u>(٢٤١٢١٤٢٧)</u>		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(١١٤٧٢٧١٨)	(١٩٦٣٥٣٣)	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ واستثمارات عقارية
١١٤٧٠	٢٣٢٥٤٠		مقوضات من بيع أصول ثابتة
(١٧٧١٢٨٠)	١١٣٥٣٣١		مقوضات (مدفوعات) استثمارات في أذون الخزانة
<u>(١٣٢٣٢٥٢٨)</u>	<u>٩٦٢٢٣١٨</u>		صافي النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٥٠٥٨٩٧٥٢)	(١٤٤٩٩١٠٩)		صافي النقدية وما في حكمها المستخدمة خلال الفترة
(١٩٧٦٨٢٠)	(٣١٥٩٢٤)		فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
١٥٦٩٥٦٤٣٩	١٠٠٥٥١٦٩١		رصيد النقدية وما في حكمها في أول المدة
<u>١٠٤٣٨٩٨٦٧</u>	<u>٨٥٧٣٦٦٥٨</u>	(١٠)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية المدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الاصول الثابتة

يتمثل بـ الاصول الثابتة (بالصافي) الفظاهر بقائمة الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلي:-

صافي التكاليف الدقائقية للحصول في ٣٠/٦/٢٠١٢		صافي التكاليف الدقائقية للحصول في ٣٠/٣/٢٠١٢		صافي التكاليف الدقائقية للحصول في ٣٠/٩/٢٠١٢							
الاصول الثابتة	جنيه مصرى										
أراضي	٤٠٥٦٢	١٢٥٥٦	١٤٠٥٦١	١٢٥٥٦	١٤٠٥٦٢	١٢٥٥٦	١٤٠٥٦٢	١٢٥٥٦	٤٠٥٦٢	٤٠٥٦٢	٤٠٥٦٢
مباني	٨٧٣٢	٦٠٢٨٠	٩٧٤٥٨	٩٧٤٥٨	٩٧٤٥٨	٩٧٤٥٨	٩٧٤٥٨	٩٧٤٥٨	٨٧٣٢	٨٧٣٢	٨٧٣٢
الآلات ومعدات	٣٩٩	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٣٩٩	٣٩٩	٣٩٩
اثاث ومخروشات إدارية وتشغيل	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣
وسائل نقل وانتقال	٣٨٧	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٨٧	٣٨٧	٣٨٧
شبكات ومرافق	٨٧١	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٤٠	٨٧١	٨٧١	٨٧١
مطارات الصرف والملاجئة	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
خرانات مياه	٢٦٧	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
محطة التحلية	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
أجهزة كهربائية وكبيوتر	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
تكييف	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
مصارد	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
المحولات واللواح الكهربائية	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨	٨٥٨
المطابخ ودهونات التشغيل	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠
شبكة الإنترنٽ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالي	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧

تضمن الأصول أصول مملوكة دفترياً لبعثة تكافل التي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ مبلغ ٢٧٢٥٧ جنية مصرى وتشتمل في الآتي:-

جنيه مصرى	٣٢٧
ألات ومعدات	٦١
اثاث	٦٢
مباني (كرفانات)	٨٣
أجهزة كهربائية	٤٣٨

وقد تم تذليل الأدوات كالآتي:-	٨٤٣٤٤٣٨
أدوات	٤٢٣
أدوات	٦١
أثاث	٦٢
مباني (كرفانات)	٨٣
أجهزة كهربائية	٤٣٨

٩٩٦٩١٩٨

١٥٥٥٧٧٥

٨٤٣٤٤٣٨

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**إيضاحات متعلقة للقواعد المالية المجمعه
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢**

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأنجته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولأنجته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٤٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ أشارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ الدكتور / سمير مكارى - عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ محمد إبراهيم كامل أبو العيون (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القواعد المالية بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣).

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهيداً لتنصيبها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمة سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسکواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٦٩,٣٨ % من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القواعد المالية المجمعه

١- أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقواعد

تم اتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

ب- أسس الفياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعه بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

٤- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة معقولة في ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٢-١ مبادئ تجميع القوائم المالية للشركة وشراكتها التابعة

تضمن القوائم المالية المجمعة الأصول والالتزامات ونتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وكافة الشركات التابعة لها والتي تسمى "المجموعة" والتي تسيطر عليها الشركة الأم وأسس إعداد القوائم المالية المجمعة كما يلي:-

- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة.
- حقوق الأقلية من صافي حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم تم فصلها في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وقد تم إحتساب نسبة حقوق الأقلية في أصول وإلتزامات الشركات التابعة عند الإقتداء.
- تكلفة الإقتداء تم تبويبها بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ الإقتداء وهي مساوية لقيمة الدفترية وفي حدود نسبة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي ذات السياسات المطبقة بأحدث قوائم مالية سنوية تم إصدارها.

١-٢ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة التقنية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية و المقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢-١ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الأضمحلال (١٠-٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتداء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتدائها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتداء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة - ٣ - تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكلف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدتها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأرضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

مباني	٣٠ سنة	١٠ سنوات	١٦ سنة	٥ سنوات	٥ سنوات	<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>
آلات ومعدات	٣٠ سنة					
أثاث ومفروشات	١٠ سنوات					
وسائل نقل وانتقال	١٦ سنة					
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات					
<u>أعمال إنشائية</u>						
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات					
خزان المياه	٣٠ سنة					
المخازن	٣٠ سنة					
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات					
<u>أثاث وتجهيزات فندقية</u>						
أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء	٥ سنوات					
المصاعد	١٠ سنوات					
المطابخ ومهام التشغيل	١٠ سنوات					
شبكات الاتصال والانترنت	٥ سنوات					

٣-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها و في الغرض الذي أفتى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتناها من أجله. ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال - إن وجدت (إيضاح ٣-٢).

٤-٤ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٥-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها ودرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المربع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

٦-٣ التكفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى : ثبت مبدئياً بقيمة التكفة التقديرية للاراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكفة الإجمالية لتنمية وترفيق أراضي كل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكفة الفعلية لإعمال تنمية الاراضي (٥-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، و يتم إعادة دراسة التكفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية الإجمالي التكفة التقديرية المعدة سنوياً بمعرفة الإدارة الفنية لكل مرحلة من مراحل المشروع المعتمدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل .

٧-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (ايضاح ١٠/٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

٨-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

٩-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٠-٣ الأضمحلال

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مض محل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصوصة بسعر الفائدة الفعلى.
- يتم اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الإنتمان.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الأضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية يحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بآصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل.

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على إضمحلال تلك الأصول. في حالة وجود أي مؤشر على الأضمحلال فيتم تقدير القيمة الأستردافية للأصل.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الأستردافية. تنتقل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل.

- تتمثل القيمة الأستردافية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلي لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

- يتم رد أثر خسائر الإضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية . ويتم الرد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبء الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتعين خصمها إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية .

١١-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة لحدث في الماضي ويكون من المحتل أن يتربّع عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاماً فأنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها .

١٢-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة .

١٣-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يسأهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر . يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق .

١٤-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتتحقق الإيراد بالنسبة لمبيعات الأراضي بالتقسيط وفقاً لشروط التعاقد وبعد التسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع . ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العمالء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه .

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمتحققة بعد تاريخ الاقتداء .

- إيراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق .

١٥-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق .

١٦-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)

يتضمن بند صافي تكاليف تمويلية على الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية .

١٧-٣ مصروف الفوائد

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالفروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي .

١٨-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والموجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببنود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأي تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة الموجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذًا في الإعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة الموجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي موجل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنقاص بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية الموجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية الموجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٩-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تمويل الأسهم المشتراء كأصل خزانة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٠-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢١-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقًا للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

مشروعات تحت التنفيذ

- ٥ -

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلي:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>شركة سهل حشيش</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>أراضى</u>
١٠٤ ١١٧ ٦٩٢	١٠٤ ١١٧ ٦٩٢	توريٰد أثاث الشقق الفندقية
١٠٣٨ ٢٠٢	--	أعمال شبكات الانترنت
٢٨٣ ١٠٤	--	مقاولين دفعات مقدمة
١٣١٦ ٩٢٤	٣٨٠ ٤٧	<u>الشركة المصرية للمنتجعات السياحية</u>
٨٠٦٧ ٠٦٩	٨٢٩٤ ٩١٦	شبكة الكهرباء
٦٦٠ ٨٣٧	١٣٦١ ٦٥٩	مد شبكات
٢٧٧٣ ١٢٨	٢٢٣٦ ٢٧٦	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
<u>١١٨ ٢٥٦ ٩٥٦</u>	<u>١١٦ ٠٤٨ ٥٩٠</u>	

حقوق استغلال علامات تجارية

- ٦ -

يتمثل حقوق استغلال علامات تجارية في قيمة المستحق لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لقاء حق استغلال أسمها التجاري في أعمال الترويج والدعائية بمعرفة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية لمدة تبلغ ٩ سنوات تبدأ من شهر نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة ٢٠١٠ جماليٰة تبلغ ستة ملايين جنيه مصرى تستحق السداد على ثلاثة أقساط سنوية تبدأ من تاريخ التعاقد وذلك لصالح مشروع الشركة المعترم تنفيذه بالمرحلة الثانية بالأرض المخصصة لشركة سهل حشيش ، ويتم استهلاك القيمة على قائمة الدخل ضمن مصروفات بيعيه وتسويقه . وفيما يلى بيان بالرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ :

<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>رصيد أول المدة في</u>
٥ ٢٧٤ ٩٢٦	<u>يخصم : المستهلك خلال العام ضمن مصروفات البيع والتوزيع</u>
(٣٣٣ ٣٠٠)	
<u>٤ ٩٤١ ٦٢٦</u>	<u>الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٢</u>

أعمال تحت التنفيذ

- ٧ -

وتتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلى:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٨٢١٨ ٦٢٣	٢٨٨٢٥ ٧٦٧	١-٧ تكلفة أراضى المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
١٥٠ ٨٩٦ ٥٢٩	١٥٧ ٠٠٣ ٢٠٠	٢-٧ تكلفة أراضى المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
٢٩٩ ٢١٥ ٥٨٨	٣٠٠ ٦٦٨ ٣٣٠	٣-٧ تكلفة أراضى المرحلة الثالثة لمساحة ٢٨٣١٢ ٢٩٦ متر مربع
٥ ٠٢٦ ٦٤٤	٥ ٥٧٣ ٦١٨	٤-٧ تكلفة إنشاء مشروع صواري
<u>٤٨٣ ٣٥٧ ٣٨٤</u>	<u>٤٩٢ ٠٧٠ ٩١٥</u>	

(*) قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة (WATG) لتقديم كافة عناصر التكاليف التقديرية لمشروع الشركة في ضوء التعديلات المتوقعة للمخطط العام للمشروع ، ونظرا للإحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجاري حاليا اتخاذ الإجراءات القضائية حياله كما هو مبين تفصيلا بايضاً ٣-٧ أدناه والذي قد يؤثر على البيانات والمعلومات والافتراضات الفنية المحايدة المرتبطة بتقدير عناصر التكاليف المشار إليها أعلاه ، فمن ثم فقد قالت الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوفّرة لديها حاليا بأعداد تقديرات مالية لتلك العناصر لاحتساب التكاليف لحين الانتهاء من كافة المعوقات المرتبطة باستكمال تلك الدراسة بالصورة المناسبة بمعرفة بيت الخبرة المشار إليه أعلاه.

(**) تتضمن تكلفة الإعمال المنفذة خلال العام نسبة ٥٥% من راتب السيد العضو المنتدب مقابل إشرافه الفنى على الإعمال بموقع الشركة بمنطقة سهل حشيش بمدينة الغردقة.

أراضي المرحلة الأولى:

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وليجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بعرض تميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٦٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يونيو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندق يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة.

- وفي ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الأولى في عام ٢٠٠٨ والذي تم بمعرفة خبراء الشركة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٤,٨١٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣٤٧,٤٦٢ متر مربع . وقد أدرجت فروق قيمة المساحات التعاقدية تخفيضاً من رصيد دائن شراء الأراضي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ .

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٢٤٢,٨١٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للметр الواحد حوالي ٥١,٧٧٣ جنيه مصرى.

أراضي المرحلة الثانية:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية (وزارة السياحة) ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع.

- في ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ والمشار إليه في (١-٧) فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٣٢,٨٦٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٢٢,٩٤٢ متر مربع ، وقد أدرجت فروق قيمة المساحات ضمن رصيد دائن شراء الأراضي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ .

- بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٦٠٧,٧٠١ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للметр الواحد حوالي ٦٠ جنيه مصرى. هذا وعند قيام الشركة ببيع قطعة من أرض المشروع يستحق للهيئة ٦٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة ، ويسرى قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشار إليه في الإيضاح (١-٧) على أراضي المرحلة الثانية من المشروع.

أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤ .

- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنّها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفّي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه ، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.

- وطبقاً للرفع المساحي المعد بمعرفة خبراء تم الاستعانة بهم عن طريق الشركة خلال عام ٢٠٠٨ فإن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦,٣١٢ متر مربع.

وطبقاً للحصر المساحي المعد بمعرفة الشركة الموضحة عاليه فإن تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة

للتنمية السياحية (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) تبلغ ٤١١٨١٩ دولار أمريكي ٤٢

المعادل لمبلغ ٧٤٠٤٥٠٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ -

مرحلة ثالثة وقد بلغ المدده منها ٣٥٩٧٥٦٧ دولار أمريكي حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ويبلغ باقي قيمة

المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه بمبلغ وقدره ٢١٠٦٤٤٣٩٤ جنيه مصرى

المعادل لمبلغ ٨١٩٨٥١٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دانتو شراء أراضى . مع العلم بأنه لم

يتم إبرام تعاقد تخصيص أرض المرحلة الثالثة.

هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب

موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) وباللغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالالتزام من قرار الهيئة العامة

للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تلتقي رد بشأنه ، هذا وقد

قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من

الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تراجلت إلى جلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢

وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة اىضاح رقم (٣-٢٧) .

٤-٤ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

في إطار قيام الشركة بتنفيذ مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بالمرحلة الثانية فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة FZC- (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويقه وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام وذلك طبقاً للشروط التالية :

تمنح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (المالك) شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة حق إيجار قطعتي أرض المشروع (٣٧،٣٨) بمبلغ رمزي يبلغ ١٠٠ دولار فقط سنوياً طوال مدة العقد ضمناً لحقوق المطور من هذا العقد .

يقوم المطور بتنفيذ كافة أعمال التسويق المنوط به عن طريق موظفيه على أن يتحمل تكاليفها المالك وذلك في حدود ٣% من موازنة المبيعات المعتمدة كما يحصل المطور أتعابه كالتالي :

أولاً : عمولة البيع

مع مراعاة ما ورد ببنود التعاقد (من ١٤/٦ حتى ١٤/٦) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات مع مراعاة ما ورد ببنود التعاقد (من ١٤/٦ حتى ١٤/٦) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات المحققة تستحق على أساس العقود الموقعة وبعد سداد نسبة الدفعة المقدمة والحصول على باقي قيمة البيع بشيكات أو أي وسيلة سداد مضمونة أخرى من المالك .

يسنتنى من شرط نسبة ٦% الوحدات المتبقية من المشروع والتي سيتم بيعها إلى المالك نفسه أو أحد مساهميه أو شركاته التابعة أو الشقيقة على الا تزيد عن عدد ٥٠ وحدة فقط .

في حال الاحتياج إلى الاستعانة بخبراء من خارج شركة المطور اتفق الطرفان على تحمل تكلفة عمولة البيع لهم كالتالي :

حتى نسبة ٢% يتحملها المطور ، ما زاد عن ٤% حتى ٢% يتحمل المطور ٢% والمالك يتحملباقي ، ما زاد عن ٤% يتحمل المالك نسبة ٢% والباقي يتحمله المطور على أن يكون في جميع الحالات لا تزيد نسبة العمولة التي يتحملها المالك عن ٨% من إجمالي المبيعات شاملة عمولة المطور نفسه . هذا وقد بلغ قيمة العمولة المستحقة عن أحمالى قيمة العقود المبرمة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٩٣٨٨٧٤ جنيه مصرى . وببلغ قيمة الرصيد الغير مسدد منها في ذلك التاريخ والمدرج ضمن بند المصروفات المستحقة (اىضاح ١٤-) بمبلغ ٢٣٧٩٢٢٥ جنيه مصرى

ثانياً : حافز الإدارة

بالإضافة إلى عمولة البيع المبينة عاليه يتقاضى المطور حافز تطوير وإدارة المشروع تبلغ ١٥% من ربح المشروع قبل الضريبة تحتسب طبقاً للأسس المنطق عليها بالتعاقد وبعد استقطاع من إيرادات

المشروع تكلفة اعتبارية للمتر المربع الواحد تبلغ ٢٤ دولار أمريكي للmeter المباع من المشروع وتحسب النسبة في حال زيادة ربح المشروع قبل الضريبة على ١٠ ملايين دولار أمريكي للسنة الأولى على أن

يزاد صافي الربح قبل الضريبة المتخذ أساساً للتحاسب بنسبة ٣% مركبة سنوياً .

عملاء وأوراق القبض (بالصافي) - ٨

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلي:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عملاء - أراضى (*)
٣٤١٨٤٩٠١٧	٣٤٧٣٨٧٤٤٩	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري (**)
٤٧٥١١٦٧٨	٥٦٦٥٢٦٦٢	عملاء - خدمات
٩٢٥٦٦٦٩	١٦٧٣٤٦٤٧	عملاء - إيجارات محلات
-	١٥٥٩٠	
٣٩٨٦١٧٣٦٤	٤٢٠٧٩٠٣٤٨	<u>يخصم: الفوائد المؤجلة</u>
(٣١٤٠٤٦٥)	(١٤٥٧٢٧٧)	<u>يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء</u>
(١١٢٦٤٦٥٣)	(١٤٣٨٩٦٨٢)	
<u>٣٨٤٢١٢٢٤٦</u>	<u>٤٠٤٩٤٣٣٨٩</u>	

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ كالتالي :

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عملاء وأوراق قبض - أصول طويلة الأجل
٦٨١٦٢١٠٣	٥٠١٤٨١٧٣	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
٣١٦٠٥٠١٤٣	٣٥٤٧٩٥٢١٦	
<u>٣٨٤٢١٢٢٤٦</u>	<u>٤٠٤٩٤٣٣٨٩</u>	

(*) يبلغ رصيد أوراق قبض المستلمة مقابل رصيد العملاء- أراضى مبلغ ٤١٢٢٨٠ جنية مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، يتم خصمها من رصيد العملاء لدى التحصيل .

(**) تتضمن أرصدة عملاء وأوراق قبض مشروع صواري مبلغ ١٨١٦٧٣٥٣ جنية مصرى تتمثل في قيمة أوراق القبض المستلمة من العملاء المتعاقدين لشراء وحدات المشروع حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ .

مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى - ٩

يتمثل بند مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلي:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	تأمينات خطابات الضمان
٥٠٠٠	٥٠٠٠	عهد نقدية وسلف
١٠٦٥٦	٧٧٢٥٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧٩٣٨٣٩	٦٤٣٣٧٢	تأمينات لدى الغير
٢٧٥٣٣٠	٣٢٨٢٣٦	فوائد مستحقة
١٠٠٤٤٨٢	٣١٩٨٢٩٩	مدينون متتنوعون
٨٦٨٥٦٢	١٥٥٥٦٧٠	ضريبة مخصوصة من المنبع-أوعية مستقلة (أئون الخزانة)
٢٧٦٥٠٤٢	٩٥٥٧٤٥	ضرائب خصم من المنبع- مدينة
٢٦٢٩٥٧	٣٠٨٢١٣	ضريبة دخل مسددة عن مبيعات تم ردتها (*)
٧٠٧٨٦٦٤	٧٠٧٨٦٦٤	
١٣١٠٩٥٣٢	١٤١٩٥٤٥٨	الانخفاض في قيمة المدينون
(٦٧٦٧٨)	(٦٧٦٧٨)	
١٣٠٤١٨٥٤	١٤١٢٧٧٨٠	

(*) يمثل رصيد مصلحة الضرائب على الدخل المدين بمبلغ وقدره ٧٠٧٨٦٦٤ جنية مصرى في قيمة الفروق الناشئة لصالح الشركة عن عملية الفحص الضريبي عن السنوات المالية ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ من واقع الإقرارات المعدلة عن تلك السنوات والمعتمدة من المأمورية من واقع نماذج الفحص الضريبي لها، هذا وسيتم تسوية تلك المديونية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية .

١٠- النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلي:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٥٧٤٤٨	٢٩٢١٢٣	نقدية بالصندوق
٢٨٤٠٢٠٢٧	٢٣١٣٤٦٧٤	بنوك - حسابات جارية-جنيه مصرى
١٢٢٤٣١٢٥	٨٩٠٩٥٤٧	بنوك - حسابات جارية-دولار أمريكي
٨٨٥١١	٢٥٦٦٦	بنوك - حسابات جارية-يورو
٥٥١٦٥٨٠	٢٠٠٠٦٤٨	بنوك - ودائع-جنيه مصرى
٥٤١٤٤٠٠٠	٥١٣٧٤٠٠٠	بنوك- ودائع-دولار أمريكي
<u>١٠٠٥٥١٦٩١</u>	<u>٨٥٧٣٦٦٥٨</u>	<u>الرصيد</u>

١١- استثمارات في أذون الخزانة

تتمثل الاستثمارات في أذون الخزانة الظاهرة بالميزانية المجمعة بمبلغ قدره ٣٨٦٨٦١٩٢ جنية مصرى في قيمة شراء أذون خزانة لصالح الشركة عن طريق البنك العربي الأفريقي الدولي وبنك مصر ايران بقيمة اسمية تبلغ ٩٨,٢٧٥ مليون جنيه تستحق خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر.

١٢- مخصص المطالبات

<u>الرصيد في ٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>المستخدم خلال الفترة</u>	<u>مخصص انتفي الغرض منه</u>	<u>المكون خلال الفترة</u>	<u>رصيد ٢٠١٢/١/١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩٢٢٣٥٤١	--	--	٤٨٢٥٤١	٨٧٤١٠٠٠	مخصص مطالبات علام متوقعة
٢٤٣٣٣٥٦	--	--	٦٨٣٣٥٦	١٧٥٠٠٠٠	مخصص المطالبات الأخرى
١٤٥٦٤٤٥	(٢٧٦٥٠٤٢)		١٤٥٦٤٤٥	٢٧٦٥٠٤٢	مخصص ضريبة الدخل
<u>١٣١١٣٣٤٢</u>	<u>(٢٧٦٥٠٤٢)</u>	<u>--</u>	<u>٢٦٦٢٣٤٢</u>	<u>١٣٢٥٦٠٤٢</u>	<u>الإجمالي</u>

١٣- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ في الآتي:-

جنيه مصرى

أ- قامت الشركة بالحصول على دفعات حجز من بعض العملاء تحت حساب ٣٧٥٠٨١٣٢ شراء أراضي و كذا وحدات بمشروع صواري بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش بلغ رصيدها في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ مبلغ ٣٧٥٠٨١٣٢ جنيه مصرى . هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع أحد عملاء الأرضى بالشركة مع رد دفعة التعاقد المسددة منه بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠٥ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨٠٠,٤٥٠ جنيه مصرى نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقد تم أحالة الدعوى إلى الخبير ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الإسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى .

ب- دفعات مقدمة من عملاء إيجارات شركة سهل حشيش (الشركة التابعة) .

٦٢٠١٨٥

٣٨١٢٨٣١٧

٤- دائنون متتنوعون وارصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلى:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠ ٦٦٠ ٧٤٧	١٠ ٦٦٠ ٧٤٧	دائنون متتنوعون
٢ ٤٨٨ ٢٣١	١ ٦٧١ ٣٣٩	مقاولين ضمان أعمال
٩ ٢٠٢ ٤٠٩	٧ ١٥٩ ٠٩٠	مقاولين وموردين
١ ٨١٦ ٥٧٤	٢ ٠٦٨ ٦٨٦	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٢٢ ٧١٥	--	هيئة التأمينات الاجتماعية
٣ ٣٦١ ٣٠٧	٢ ٦٠٢ ٦٢٧	مصرروفات مستحقة
٩ ٧٤٤ ٢٨٧	١١ ١٣٥ ٧٨٨	المستحق لجهات حكومية
٣ ٨٠٩ ٦٣٦	٤ ٥٩٣ ٥٩٢	تأمينات صيانة (*)
١ ٢٠٤ ٤٢٢	١ ٩٢٩ ٥٣٣	تأمينات من الغير (محلات)
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	دائنون توزيعات
--	١ ٤٨٨ ٨٨٩	إيرادات مقدمة
٤٣ ٨٧٢ ٨١٠	٦١ ٠٦٩ ٨٩٦	إيرادات مؤجلة (*)
٨٦ ١٨١ ٦٣٧	١٠٤ ٢٧٣ ٦٨٦	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٩١٨ ١٧٤ جنية قيمة ثمن البناء والتشطيب المسدد مقدماً من عماله مشروع صواري والتي سيتم الاعتراف بها لدى تنفيذ هيأكل البناء وأعمال التشطيب للوحدات طبقاً للتعاقدات مع العمالاء . كما يتضمن رصيد تأمينات الصيانة المبين عاليه مبلغ ٤٤٧ ٣ ٤٩٦ جنية مصرى الخاصة بمساهمة صندوق الصيانة وإدارة المنتجع المحصلة من عمالء مشروع صواري .

٥- مستحقات لهيئة التنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات لهيئة التنمية السياحية الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ فيما يلى:-

١/٥ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - تستحق خلال عام

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٢ ٨٣٨ ٢٥٦	- التزامات مستحقة لهيئة التنمية السياحية عن بيع أراضى المشروع
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٢ ٨٣٨ ٢٥٦	

٢/٥ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

وتتوب مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى قصيرة وطويلة الأجل تبعاً لسداد العمالء لأقساط بيع تلك الأرضي وعليه يبلغ بند مستحقات هيئة التنمية السياحية (طويلة الأجل) والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ كالتالى:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٩٨ ٨٥٥	١١٧ ٤١٣	مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

٦- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٧٠٠ جنية مصرىاً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ جنية مصرىاً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢١٠ جنيه مصرى من توزيعات الارباح التي فررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المدفوع من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢٥٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٢٦٢٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ .

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧ .

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (اثنان مليار جنيه مصرى) و زيادة رأس مال الشركة المصدر و المدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٤٣٧٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ .

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وثمانين وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علامة الإصدار ٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القائمى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧ .

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الارباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع توسيع مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى ولتصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ .

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الارباح المحققة بالقوائم المالية لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع توسيع مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى ولتصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ .

فائف بيع أسهم الخزينة

بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٩/٩/٢٠٠٨ فقد قررت الشركة شراء عدد ٢٥ مليون سهم كأسهم خزينة وقد تم تنفيذ الشراء في خلال أكتوبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٦٤٠٣٣٣ ٥١ جنيه مصرى.

وطبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ فقد تم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في أسهم الخزينة المشترى والبالغ عددها ٢٥ مليون سهم نظراً لانتهاء فترة الاحتفاظ بذلك الأسهم المسموح به قانوناً ومن ثم فقد تم إعادة طرحها للبيع بأسلوب السوق المفتوح عن طريق أحدى شركات المسمسرة في الأوراق المالية بعد إخطار السيد / رئيس هيئة الاستثمار بذلك في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ هذا وقد بلغ قيمة صافي بيع تلك الأسهم خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ مبلغ ٣٨٥ ٦٨١ ٥٧ بمتوسط سعر بيع للسهم الواحد ٢,٣١ جنيه/ سهم . وقد بلغ قيمة فائض بيع أسهم الخزينة ٥٢ ٠٤١ ٦ جنيه مصرى أدرج ضمن بند الاحتياطي القانوني بحقوق الملكية في قائمة الميزانية.

١٧- النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في (خسارة) ربح الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

<u>٢٠١١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٩٥٥١٨	جنيه مصرى (٩٤٨٣٨٠٧)
<u>١٠٥٠٠٠٠٠</u>	<u>١٠٥٠٠٠٠٠</u>

<u>١,٠٠٠٨</u>	<u>(٠,٠٠٩)</u>
---------------	----------------

صافي (خسارة) ربح الفترة

(*) متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة

النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) ربح الفترة (جنيه/سهم)

١-١٨ ايرادات النشاط

<u>٢٠١١/٤ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/٤ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٤٠٦٨٧٠٠	جنيه مصرى ٧٢٧٤٤٣٥	جنيه مصرى ٤٩٨١٠٥	مبيعات أرض مشروع صوارى ٣١٢٩٥٨٣
--	--	١٦٨٠٧٥	إيراد إيجار وصيانة محلات -
<u>٤٠٤٦٠٠</u>	<u>٤٠٤٦٠٠</u>	<u>--</u>	الشركة التابعة مقابل ترفيق أراضى
<u>٤٤٧٣٣٠٠</u>	<u>٧٦٧٩٠٣٥</u>	<u>٦٦٦١٨٠</u>	<u>٣٣٣٣٥٢١</u>

٢-١٨ صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة

<u>٢٠١١/٤ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/٤ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ١٨٣٧٠٢٦	جنيه مصرى ٣٥٣١٨٩١	جنيه مصرى ٧٢٩٨٠٨	إيراد فوائد مؤجلة مستدعاة ١٦٨٣١٨٨
<u>١٨٣٧٠٢٦</u>	<u>٣٥٣١٨٩١</u>	<u>٧٢٩٨٠٨</u>	<u>١٦٨٣١٨٨</u>

٣-١٨ إيرادات خدمات مؤداة

<u>٢٠١١/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٣٥٠٨٣٢١	جنيه مصرى ٥٨٢٧٦٦٥	جنيه مصرى ٥٤٨٠٥٩٨	جنيه مصرى ٩٠٢٦٣٧٥
٢٩٢٣٢٥	٥٤٥٢٦٠	٥٣٣٥٠٠	٩٢٧٧٨٨
٩٢٦٤٧	٢١٤٣٤١	٤٧٩٦	٩٧٤٢٣
٣٨٩٣٢٩٣	٦٥٨٧٢٦٦	٦٠٦١١٩٤	١٠٠٥١٥٨٦

١٩ تكلفة المبيعات

<u>٢٠١١/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٢١٩٢٤٤٨	جنيه مصرى ٣٩٣٤٢١٣	جنيه مصرى ٢٩٨٨٦٣	جنيه مصرى ٢٥٣٨٥٣٧
٢١٩٢٤٤٨	٣٩٣٤٢١٣	٢٩٨٨٦٣	٢٥٣٨٥٣٧

(*) تتمثل تكلفة مبيعات مشروع صواري في قيمة تكالفة بيع أرض وحدات مشروع صواري بموجب التعاقدات المبرمة مع العملاء وذلك باستخدام التكالفة التقديرية المعدة بمعرفة إدارة الشركة لحين الانتهاء من كافة أعمال تحديد التكالفة التقديرية لتنفيذ المشروع والجاري تنفيذه بواسطة الخبراء التي استعانت بهم الشركة لهذا الغرض.

٢٠ مصروفات عمومية وإدارية

<u>٢٠١١/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١١/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/٤/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>حتى</u> <u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>
جنيه مصرى ٣٨٩٧٣٠٨	جنيه مصرى ٧٣٤٦٢٤٠	جنيه مصرى ٣٤٧٥٢٠٨	جنيه مصرى ٦٩٠٨٥٢٧
٩٢٣٦٧٦	٢٥٣٧٢٨٠	٧٤٨٨٧٨	١٩٧٥٠٠١
١١٠٢٨	٢١٨٧٣	١٨٧٥٠	١٨٧٥٠
٣٢٤٢٥٧	٦٤٨٦٠٩	١٨١٩٥٩	٣٦١٤١٨
٧٥٢٥٥	٢٠٦٩٧٨	٥١٨٧٨	١٢٢٢٧٧
٩٦٥٦٩	١٤٧٠٢١	١٠٥٨٥	٣٩٦٨٢
٢٧٦٦٢٥	٤٦٣٤٤٥	٢٤٩٤٥٠	٤٦٦٩٤٢
١٧٨٠٢٣	٢١٢٥٢٣	٩٢٠٠	١١٣٠٤٣
٣٥٤٣٧٧	٩٢٠٨٠٩	٢٥٩١٧٣	٧٠٥٤٥٣
٦١٣٧١١٨	١٢٥٠٤٧٧٨	٥٠٨٧٨٨١	١٠٧١٦٠٩٣

(*) تتضمن الأجر والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٥% من راتب السيد / العضو المنتدب عن العام حيث يتم تحويل نسبة ٥٥% الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٤١- إيرادات الفوائد الدائنة

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المدرجة بقائمة الدخل المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ في ما يلي:

<u>٢٠١١/٤/١ من حتى ٢٠١١/٦/٣٠ جنية مصرى ٣٧٩٢٤٠٧ ١٦٢١٠٩٤ ٥٤١٣٥٠١</u>	<u>٢٠١١/١/١ من حتى ٢٠١١/٦/٣٠ جنية مصرى ٧٨٣٨٣٠٧ ٣٠٢٤٩٩٣ ١٠٨٦٣٣٠٠</u>	<u>٢٠١٢/٤/١ من حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ جنية مصرى ٤٢٦١٦٧٣ ٢٤٩٥٤٦١ ٦٧٥٧١٣٤</u>	<u>٢٠١٢/١/١ من حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ جنية مصرى ٨٥٧٥٦٦١ ٤٦٩٤٣٦٢ ١٣٢٧٠٠٢٣</u>
			إيرادات فوائد ودائع بالبنوك إيرادات فوائد تأخير سداد أقساط بيع أراضي

٤٢- حقوق الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة بنسبة ٣٠,٦٢٪ على النحو التالي:-

<u>٢٠١١/١/١ رصيد ٦٥٩٧١١٥٦ جنية مصرى</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠ إضافي: نصيب الأقلية في خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ للشركة التابعة (٣٠٣٣١٧٣) ٦٢٩٣٧٩٨٣</u>
-----------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

٤٣- الموقف الضريبي

أولاً: الموقف الضريبي للشركة القابضة (المصرية للمنتجعات السياحية) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية
فيما يلى الموقف الضريبي للشركة في ٢٠١٢/٦/٣٠

٤٣- الضريبة على شركات الأموال

تُخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وت遁ع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في ١ يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة ضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيمة المضافة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد قدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية .

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساسا عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتائج اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير والتي بلغت حوالي ٨٨ ألف جنيه مصرى .

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسدة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٤٠٨ ٩٦٥ ٦ جنيه مصرى بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع الغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات .

سنة ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩

- تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- جارى أعداد الإقرار الضريبي للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

٢-٢٣ ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط وبلغت الضريبة المستحقة والغرامات التأخير بعد خصم التسديدات مبلغ ٩١٤ ٩٣٧ جنيه مصرى طبقاً لنموذج ٩ حجز بتاريخ ٢٠١١/٨/١ .

- جارى فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ .

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهرياً ولم يتم فحص تلك السنوات بعد .

٣-٢٣ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد .
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة حوالي ٥١٤ ألف جنيه طبقاً لنموذج (١٥) وتم النظم على النموذج ، مما أدى إلى تخفيض الفروق إلى ٣٦٦ ألف جنيه مصرى تقريراً .

٤-٢٣ ضريبة الدمنة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد .

ثانياً: الموقف الضريبي للشركة التابعة (سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٢٠١٢/٦/٣٠ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية.

٥-٢٣ الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من ١ فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية .

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

تم الفحص وعمل اللجنة الداخلية، وتم إخطار الشركة (بنموذج ١٩) بالفروق الضريبية المستحقة والتي بلغت ١٩٠ ١٠٣ جنيه مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨:

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء إحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ١٩) وقد بلغت الفروق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات مبلغ ٢٥١ ٢٠ جنية مصرى وتم الاعتراض والطعن عليها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١:

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء إحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم سداد الضريبة المستحقة

٦-٢٣ الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧:

تم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ٣٨) بفروق ضريبية مستحقة والتي بلغت ٢٠٣ ١٦٢ جنية مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٩ ديسمبر ٢٠١١:

تم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ٣٨) بفروق ضريبية مستحقة والتي بلغت ٣٣٧ ٢٦١ جنية مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين، ويتم السداد بانتظام.

٧-٢٣ ضريبة الدفعـة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧:

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

تم الفحص وتم إخطار الشركة بفروق الفحص والتي بلغت ٦٠٩ ٣٦ جنية مصرى وتم الاعتراض والطعن عليها.

السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

لم يتم فحصها بعد ويتم سداد الضريبة المستحقة شهرياً وفقاً لأحكام القانون.

٨-٢٣ ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية، وتم السداد بانتظام حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والمصدق و والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمديونون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١- القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية إلتزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على اتمام التبادل بإدارة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالى قيمتها العادلة.

٢- خطر العملات الأجنبية

تتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٦٢٦ ٣٩١ ٨٢٧ جنيه مصرى ٢٦٦ ٣٩٠ ٦٢١ جنيه مصرى على التوالي ، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية.

العملات الأجنبية	فائض
الدولار الأمريكي	٧٥٣ ٩٧١ ٢٠
يورو أوربى	٣٣٧٥

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

٤-٢٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوي السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاة العملاء بكمال قيمة الأرضي.

٤-٢٥ الضريبة على الدخل

١-٢٥ مخصص الضريبة على الدخل

تتمثل قيمة مخصص الضريبة على الدخل في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ الظاهره بقائمة الدخل المستقلة بمبلغ ٤٤٥٤٥٦ جنية مصرى في قيمة مخصص الضريبة على الأوعية المستقلة المتمثلة في وعاء عوائد أدون الخزانة والمدرجة ضمن إيرادات الفوائد الدائنة بقائمة الدخل في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

٤-٢٥ الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها (التزام) أصل

يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	الأصول الثابتة والأصول المعنوية
(١١٢٥٦٥٦٨)	(١١٢٠٦٨٥١)	المخصصات
٤٨٦٩٢٦٤	٥٣٧٣٧٢١	الخسائر المرحلة
٧٧٤٨٧٢٥	٧٣٣٤٩١٩	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) أصل
<u>١٣٦١٤٢١</u>	<u>١٥٠١٧٨٩</u>	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية :

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٦/٣٠</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	- مخصصات
٣٧٩٨٦٦	٥٠٠٢٠٧	- خسائر مرحلة
١٠٥٣٩٨٧٥	١٢٤٩٩٥٥٢	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقيع كاف باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤-٢٦ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب بحسب ٥٪ من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٥٪ من رأس مال الشركة المصدر . ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتنطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٤-٢٧ الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم أحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلاً منها تجاه الآخر وبيان مدى وجود اخلال في تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب في ذلك الاخلاص ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الاسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى .

٢- الرأى القانوني عن الموقف القانوني للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ("الشركة المصرية")
بخصوص الدعوى القضائية المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطلان عقد تخصيص وشراء منتجع سهل
حشيش مع الهيئة العامة للتنمية السياحية:
أولاً - الواقع:

- بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ أقام المدعي الدعوى رقم ٣٥١٦ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من السادة / رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ورئيس مجلس ادارة هيئة التنمية السياحية وطلب فيها (١) وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعي عليهم فيما تضمنه من تخصيص والتعاقد على بيع ٤١ مليون متر مربع من أرض سهل حشيش إلى شركة المنتجعات السياحية مع تنفيذ الحكم بمسودته دون إعلان و (٢) وفي الموضوع بالغاء وبطلان العقد المذكور لمخالفته لقانون مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات والأنتعاب، ولم يحدد لهذه الدعوى جلسة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن.
- استند المدعي في دعواه إلى أن الهيئة العامة للتنمية السياحية ("الهيئة") قد خصصت أرض سهل حشيش بالأمر المباشر وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ (قانون المناقصات والمزايدات التقديم) باعتباره القانون الساري وقت التعاقد وكذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية باعتباره ينظم شروطاً موضوعية للتصرف في أراضي محددة خالقها الهيئة.
- كما استند المدعي في دعواه إلى أن الهيئة لم تتبع المصلحة العامة في توقيع عقد سهل حشيش حيث أنها لم تتبع قواعد التافيسية وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات القديم وباعت أرض سهل حشيش بثمن بخس للشركة المصرية وإن الأخيرة لم تدفع سوى ربع ثمن الأرض وإن كل ما تم إنجازه على هذه الأرض هو أربعة فنادق ، كما استند أيضاً في دعواه إلى أن الأرض لم يتم تمييزها منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.
- كما هو مبين عاليه فإن المدعي يطعن على عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تشييدها سياحياً والمبرم بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٥ وتم التبرير بين الهيئة والشركة المصرية تحت التأسيس والمتفق على بدء سريان التزامات الشركة المصرية فيه من تاريخ نفاذ هذا العقد بداية من ١٩٩٧/٣/١٩ وفقاً للملحق التكميلي للعقد والمورخ في ٢٠٠١/١٢/٣١ ("الملحق التكميلي").
- هذا وقد قررت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية والأسانيد المؤيدة لموقف الشركة وقد تم إعداد الدفوع الازمة التي تؤيد موقف الشركة .
- وقد تدخلت الشركة المصرية في جلسة الدفاع عن صحة العقد المبرم مع هيئة التنمية السياحية فضلاً عن قيامها بتقديم طلب إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الدعوى نظراً لوجود مستندات ومذكرات يلزم تقديمها إلى مفوضى الدولة قبل إيداعه لنقيره ، وقد تم تقديم مستندات ثبت قيام الشركة بأعمال التنمية المتكاملة لمشروع سهل حشيش كما تم تقديم استشارة قانونية إلى كافة مساهمي الشركة بضرورة التدخل في الدعوى.
- قامت المحكمة بتأجيل القضية إلى جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لورود التقرير و قد قامت هيئة المفوضين بتحديد جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ لإدخال خصوم حدد و لذلك فإن القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين وتم تحديد جلسة ٢٦ يناير ٢٠١٢ لاستكمال المستندات. و في هذه الجلسة الأخيرة قررت هيئة المفوضين تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ أبريل ٢٠١٢ لاستكمال باقي المستندات و لإلزام الهيئة العامة للتنمية السياحية بتقديم قرار سحب المرحلة الثالثة و ألزمت المحكمة المدعي بإعلان هذا القرار إلى الهيئة نظراً لتغيب ممثلها عن حضور الجلسة وبهذا الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٥ يوليو ٢٠١٢ لاستكمال باقي مستندات الدعوى وتم التأجيل بذلك الجلسة لجلسة ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ومن رأى المستشار القانوني أنه من غير الممكن التبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة في هذا النزاع و كذلك الرأي الذي ستحكم به المحكمة.

٣- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بتقديم تظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والذي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استئناف) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدّد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيّدت الدعوى تحت رقم ٦٥٥١٥٨ ق وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لاعداد تقرير بالرأي القانوني ، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن وقد تقدمت الشركة عن طريق ممثلها القانوني بتقديم طلب تحديد جلسة امام هيئة المفوضين وتم عقد عدة جلسات وبجلسات ١٨ يونيو ٢٠١٢ تقرر التأجيل لجلسة ١٦ يوليو ٢٠١٢ لتقدیم المستندات من هيئة التنمية السياحية بناء على طلبها وتم التأجيل مرة أخرى لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ لتقدیم باقی المستندات ومن المنتظر التوصل إلى تسوية مع الهيئة والخبراء قبل هذه الجلسة وهو ما سيعضد موقف الشركة في تلك الدعوى . بالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فان الشركة المصرية في سبيلها لأن إلى اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة المصرية والهيئة ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقد المبرمة مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان منكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وجاري محاولة تسوية النزاع وديا ، وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم.

٢٨- أرقام المقارنة

تم تعديل صافي ربح فترة المقارنة بقائمة الدخل من ٣٣٤ ٢٥٧ جنيه مصرى إلى خسارة بمبلغ ٤٦٢ ٣٤٦ جنيه نتيجة تعديل التكالفة التقديرية لمشروع صواري والتي تمت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ ، كذلك في ضوء قرار الشركة الذي تم اتخاذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١ بإعفاء السادة مستثمري مشروع الشركة بسهل حشيش من أتعاب خدمة إدارة المنتجع عن عام ٢٠١١ نظراً للظروف الاقتصادية التي مررت بها البلاد خلال عام ٢٠١١ وتأثيرها على قطاع السياحة بالأخص . وفيما يلى أثر تلك التعديلات على قائمة التدفقات التقديرية:

<u>القيمة المعدلة</u>	<u>القيمة قبل التعديل</u>	<u>البند</u>
(٢٣٠٠٩٧)	١٤٩٦٥٠٦	- صافي الربح قبل الضريبة
(٣٠٣٩٤٤٥٧)	(٣٧١٨٤٢٩٨)	- العملاء وأوراق القبض
(٢٢٨٧٨٨٤٦)	(١٧٠٨٩٠٠٥)	- أعمال تحت التنفيذ
(٢٥٢٣٤٤٧)	(٦٣٢٠٠٥٠)	- التغير في التكالفة التقديرية لتنمية أراضي مباعة